كراهة اجتماع اللامين ستر قوله ووجوب اضمارها الخ على
ان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام
معادلة للسين فكما لا يجمع بين ان والسين لا يجمع بين ان
واللام ذكرها قوله ليست لام الجحود بل هي لام كي نحو ما كان
زيد ليلعب اي ما وجد للعب قوله ومن اجازه في اخواتها
نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا
وقوله ومن اجازه في ظننت اي قياسا نحو ما ظننت
زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان
وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه انتهى فما يتبادر
من قول البعض والحق ان اللام فيما ذكر لام كي لا لام
الجحود كما يظهر بالنظر في المعنى من جواز هذه التراكيب ممنوع
مع ان دعواه ان اللام فيها لام كي وان النظر في المعنى يرشد
الى ذلك باطلة قال في الهمع وبعضهم اجازه في كل فعل
تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل انتهى قال شيخنا وهو
فاسد لان هذه بمعنى اللام في نحو ما جاء زيد ليفعل
لام كي قوله لانها لم تنفي المضارع ولو قال لان لم تقلب
المضارع الى المضي لا نتج مطلوبه وفي بعض النسخ لان
لم تنفي الماضي اي الماضي معنى وهو المضارع لفظا ولا
اشكال عليها فتامل قوله ماذكره من ان اللام الخ لان كلامه
في ان الموافقة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جر الخ قوله
والنصب بان مضمرة اتفاقا مضمرة مع ان النصب عند
البصريين بعد اللام بان مظهرة او مضمرة وعند الكوفيين
باللام اظهرت ان او اضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح
قوله وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما يا تي
عند اضمار ان فتامل قوله ناصبة بنفسها اي بطريق
الاصالة بدليل ما بعده قوله واحتجوا بقوله
لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا
اذ لو كانت ان الناصبة للزم تقديم معمول صلتها عليها وهو
ممتنع ورد بان مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور
ما مر

ما مر في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله ما كنت اي مدة
وجودي حيا قوله لغيا مقام ان اي نيابة عن ان قوله
لاختلف في العمل الخ الظاهر ان هذا الاختلاف مبني على الاختلاف
في الناصب هل هو اللام او ان المضمرة قوله اي انه ابي الفصل
وفيه مسامحة لان الجر جملة الفعل والفاعل قوله واللام للتوكيد
اي زائدة لتوكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم واعترض قولهم
بان اللام الزائدة تعمل الجر في الاسما وعوامل الاسما لا تعمل
في الافعال واجيب بانهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية انتهى
دماميني قال الحفيد وتظهر فايدة الخلاف في قولك ما كان
زيد طعامك ليا كل فانه لا يجوز على راي البصريين لان ما
في حيز ان لا تعمل في ما قبلها واللام متعلقة بالخبر المنفي لانها
ليست بزائدة وتقديرهم مريدا ينتفي انها زائدة تقوية
للعامل انتهى وفي المغني ان المقوية ليست زائدة محضة
ولا معدية محضة بل بينهما انتهى فزيادتها عند الكوفيين
محضة وعند البصريين غير محضة قوله وقدروه الخ تقدير
مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام
كما قدر في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان
كان مكرهم اهلا لتزول الخ ويدل لما قلناه ما يا تي عن شرح
التسهيل قوله لان اللام جارة عندهم اي جارة غير زائدة
زيادة محضة اي والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له
من متعلق الا ان الناصب عندهم ان مضمرة اعترض
بانه يلزم الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز واجيب
بما قاله بعضهم من ان الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر
عن الجثة جائز كما في زيد اما ان يعيش واما ان يموت
وان لم يجز الاخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل
بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح
لا سيما وقد التزم اضمار ان فصار منخرطا في سلك الفعل
على انه يحتمل ان يكون في الكلام حذف قوله ومقتضى قوله

وتجوز على راي الكوفيين
لان اللام لا تمنع العمل
فيما قبلها قوله والا فاللام
متعلقة بذلك الخبر المحذوف
قال المرادي قولهم
صحيح

Copyright © King Saud University